

الضفة الغربية وقطاع غزة

المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني

تشرين أول/ أكتوبر 2، 2013

وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد

مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



موجز واف

i. **تضع القيود المكبلة للنشاط الاقتصادي في المنطقة ج بالضفة الغربية عراقيل بالغة الصعوبة في وجه الاقتصاد الفلسطيني.** تشكل المنطقة ج حوالي 61 في المائة من أراضي الضفة الغربية، وقد حُدثت بموجب اتفاقيات أوسلو للسلام بوصفها المنطقة المقرر انتقال السيطرة عليها تدريجياً إلى السلطة الفلسطينية خلال فترة مدتها 5 سنوات، باستثناء الأجزاء التي أُرجئ الاتفاق بشأنها إلى اتفاقية التسوية النهائية.¹ لم يتم هذا الانتقال التدريجي بعد، ولهذا فإن قدرة الفلسطينيين على القيام بمعظم أنواع النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة مقيدة بشدة. من الجدير بالذكر أن المنطقة ج تمتلك الكثير مما يمكن أن تقدمه من إسهامات لصالح الاقتصاد الفلسطيني. فهذه المنطقة غنية بمواردها الطبيعية، فضلاً عن كونها مترابطة الأوصال، على عكس المنطقتين أ و ب اللتين تشكلان جزءاً صغيراً منعزلة. لكن الأسلوب الذي تُدار به المنطقة ج في الوقت الراهن يكاد يحول دون قيام أنشطة الأعمال الفلسطينية بالاستثمار هناك.

ii. **من شأن استغلال إمكانات المنطقة ج مساعدة الاقتصاد الفلسطيني المترنح.** لقد شهد الاقتصاد الفلسطيني نمواً قوياً في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل المساعدات المالية الكبيرة التي تدفقت إليه من الدول المانحة، وبعض التخفيف من القيود المفروضة على الحركة والتي شددتها الحكومة الإسرائيلية أثناء الانتفاضة الثانية، بالإضافة إلى الإصلاحات التي نفذتها السلطة الوطنية الفلسطينية. غير أنه بحلول عام 2012، انخفضت المساعدات الخارجية بما يزيد عن النصف، وهبط نمو إجمالي الناتج المحلي من 9 في المائة بين عامي 2008 و 2011 إلى 5.9 في المائة بحلول عام 2012 ثم إلى 1.9 في المائة في النصف الأول من عام 2013 (مع نمو سلبي بنسبة 0.1- في المائة في الضفة الغربية).

iii. **كشف هذا الركود النقاب عن الطبيعة المشوهة للاقتصاد واعتماده الكبير على الاستهلاك الممول من المانحين.** فأن تحقيق الرخاء في أي اقتصاد صغير منفتح، يتطلب وجود قطاع قوي قابل للتداول التجاري (tradable sector) يمتلك القدرة على المنافسة في السوق العالمية. لكن الطبيعة المتعثرة لعملية السلام واستمرار القيود الإدارية فضلاً عن غيرها من القيود المفروضة على التجارة، التنقل والوصول إلى الموارد الطبيعية، أدت كلها إلى إضعاف الاستثمار الخاص وأنشطة القطاع الخاص. فلم يكد الاستثمار الخاص يتجاوز 15 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات السبع الماضية، في مقابل معدلات تتجاوز 25 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل التي تتمتع بأقتصادات حيوية. وشهد قطاع الصناعات التحويلية، الذي يُعد عادةً أحد المحركات الرئيسية للنمو الذي تقوده الصادرات، ركوداً منذ عام 1994، ليهبط نصيبه من إجمالي الناتج المحلي من 19 في المائة إلى 10 في المائة بحلول عام 2011. ولم تحل محل الصناعات التحويلية صادرات الخدمات ذات القيمة المضافة كتكنولوجيا المعلومات أو السياحة، مثلما كان متوقعاً. فقد كان الجزء الأكبر من الاستثمار موجه نحو التجارة الداخلية والتنمية العقارية، وهما مجالان لا يخلقان الكثير من فرص العمل. ونتيجةً لذلك، بقيت معدلات البطالة على ارتفاعها الشديد في الأراضي الفلسطينية حيث تصل حالياً إلى نحو 22 في المائة - مع استئثار السلطة الفلسطينية بتوظيف ربع الأيدي

¹ الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية الثانية المؤقتة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو "2 - 28 / 9/1995).

العاملة تقريباً، وهي نسبة مرتفعة تعكس ضعف ديناميكية القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن البيئة السياسية غير المستقرة والانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي لعبا دوراً في دفع المستثمرين لتجنب الضفة الغربية، إلا أن القيود الاسرائيلية المفروضة على التجارة والحركة والوصول الى الموارد تعتبر هي عنصر الردع المهيمن.

iv. تُعد المنطقة ج مفتاح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مستقبلاً. لقد تناول عدد من التقارير التي صدرت عن البنك الدولي وغيره من المؤسسات الإنمائية طوال العقد الماضي الأثر السلبي للقيود التي تفرضها اسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني. ومن المعروف جيداً أيضاً مبررات إسرائيل لتلك القيود - وهي كونها ضرورية لحماية المواطنين الإسرائيليين. وفي ظل هذا النطاق، تُعد المنطقة ج ذات أهمية خاصة حيث أن الجزء الأكبر منها إما مغلقاً تماماً في وجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني، أو متاحاً بصعوبة بالغة وتكلفة تكاد أن تكون رادعة. ونظراً إلى أن المنطقة ج تحتوى على غالبية الموارد الطبيعية بالضفة الغربية، فقد كان تأثير القيود المفروضة عليها شديداً. ولهذا فإن مفتاح تحقيق الازدهار الفلسطيني يكمن في إزالة هذه القيود مع إيلاء الاعتبار اللازم لأمن اسرائيل. ومثلما يظهر هذا التقرير، فإن التراجع عن هذه القيود من شأنه أن يعود بفوائد جمة على الاقتصاد الفلسطيني، كما ويمكن أن يكون إيذاناً ببداية فترة جديدة من الارتفاع في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بالإضافة إلى تحسن كبير في آفاق النمو المستدام.

v. يلقي هذا التقرير نظرة فاحصة على المنافع الاقتصادية التي قد تنتج عن إلغاء القيود المفروضة على الحركة، والتنقل والوصول إلى الموارد الطبيعية وغيرها من المعوقات الإدارية للاستثمار الفلسطيني والنشاط الاقتصادي في المنطقة ج. يركز التقرير على الامكانيات الاقتصادية للمنطقة ج دون حكم مسبق على وضع أي من المناطق الفلسطينية التي قد تكون خاضعة للمفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ولا نتعرض خلال التقرير لما يمكن أن يسفر عن إزالة القيود من مزايا مباشرة في قطاعات معينة فحسب، بل وكذلك المزايا غير المباشرة الناتجة عن التحسن في البنية التحتية المادية والمؤسسية، فضلاً عن الآثار الممتدة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. والقطاعات التي تم التركيز عليها هنا هي الزراعة، استغلال معادن البحر الميت، المحاجر، البناء، السياحة، الاتصالات، ومواد التجميل. ولأهداف الدراسة، افترضنا رفع مختلف القيود المادية والقانونية والتنظيمية والبيروقراطية التي تحول في الوقت الراهن دون حصول المستثمرين على تراخيص البناء والوصول إلى الأراضي والموارد المائية، مثلما كانت تقضي الاتفاقية المؤقتة. ومن ثم قمنا بتقدير ما يمكن تحقيقه من إنتاج وقيمة مضافة، متعمدين استخدام افتراضات متحفظة—مع تفادي التحديد الكمي إذا كانت البيانات المتاحة غير كافية (مثلما هو الحال بالنسبة لصناعة مستحضرات التجميل مثلاً، أو السياحة فيما عدا منتجات البحر الميت). ومن المفهوم أن تحقيق الامكانيات القصوى لهذه الاستثمارات يتطلب إدخال تغييرات إضافية - أولها التراجع عن القيود المفروضة على الحركة والتنقل خارج المنطقة ج، وهو ما يحول دون سهولة تصدير المنتجات الفلسطينية ويعيق دخول السائحين والمستثمرين إلى المنطقة ج؛ وثانيها، ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ المزيد من الإصلاحات من أجل تمكين المستثمرين المحتملين من تسجيل أنشطة أعمالهم، وإنفاذ التعاقدات، والحصول على التمويل.

المزايا المباشرة

.vi. إذا ما نحينا الآثار الإيجابية غير المباشرة جانباً، فإننا نقدر قيمة الناتج الإضافي الممكن تحقيقه من القطاعات التي ركز عليها هذا التقرير بما لا يقل عن 2.2 مليار دولار في السنة من حيث القيمة المضافة - وهو مبلغ يعادل 23 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني عام 2011. ويأتي الجزء الأكبر من هذا المبلغ من الزراعة واستغلال معادن البحر الميت.

○ في حالة الزراعة، تتمثل القضايا الرئيسية في القدرة على الوصول إلى الأراضي الخصبة، وتوفر المياه اللازمة لريها. وقد حذفنا من حساباتنا 187 ألف دونم هي مساحة الأرض الواقعة تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية. ولكي يتسنى ري بقية الأراضي الزراعية المتاحة للفلسطينيين بالمنطقة ج، ومساحتها 326400 دونم، سيتطلب الأمر حوالي 189 مليون متر مكعب من الماء سنوياً. والمخصصات الحالية للفلسطينيين بموجب اتفاقيات أوسلو تقتصر على 138.5 مليون متر مكعب، أي 20 في المائة فقط من المياه المتاحة وفقاً للتقديرات - وهي حصة ينبغي إعادة النظر فيها في مفاوضات الوضع النهائي. ويمكن لري هذه الأراضي غير المستغلة، علاوة على توفير إمكانية الوصول إلى مساحات إضافية من الأراضي والغابات، أن يضيف إلى الاقتصاد الفلسطيني ما يعادل 704 ملايين دولار من القيمة المضافة - أي ما يعادل 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2011.

○ يحفل البحر الميت بالكثير من المعادن الثمينة، في مقدمتها مخزونات ضخمة من البوتاس والبرومين. وتحصل إسرائيل والأردن معاً على نحو 4.2 مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل 6 في المائة من الإمدادات العالمية من البوتاس و73 في المائة من إنتاج العالم من البرومين. ومن المتوقع أن يستمر الطلب على هذين العنصرين قوياً، وأن يظل البحر الميت مصدراً رخيصاً لهما مع سهولة استغلاله. وليس هناك من سبب يدعو لافتراض أن المستثمرين الفلسطينيين ومن معهم من الشركاء الدوليين المحتملين سيعجزون عن جني ثمار هذه السوق، بشرط أن يتمكنوا من الوصول إلى هذا المورد. وإذا ما أخذنا كمقياس متوسط القيمة المضافة لهذه الصناعات للاقتصاد الأردني والاقتصاد الإسرائيلي، فسيكون بمقدور الاقتصاد الفلسطيني أن يضيف ما قيمته 918 مليون دولار من القيمة المضافة سنوياً - أي ما يعادل 9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2011، وما يوازي تقريباً حجم قطاع الصناعات التحويلية الفلسطيني بأكمله.

○ تعتبر المنطقة ج غنية لما تضم من حجارة، حيث تقدر مساحة ما بها من أراضٍ تصلح لاستخدامها كمحاجر بنحو 20 ألف دونم. وتعد صناعة الحجر والتقيب من أضخم الصناعات التصديرية بالأراضي الفلسطينية حيث تستند صادراتها على "حجر القدس الذهبي" الشهير. غير أن هذه الصناعة تعاني الكثير من المصاعب نتيجة لتعذر الحصول على تراخيص لفتح محاجر جديدة، وعجز المحاجر القائمة في المنطقة ج عن تجديد تراخيصها. وفي حال إلغاء هذه القيود، فإننا نقدر أن تتمكن هذه الصناعة من مضاعفة حجمها، بما يزيد من القيمة المضافة بنحو 241 مليون دولار - ويضيف 2 في المائة إلى إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني عام 2011.

○ صناعة البناء في حاجة ماسة إلى أراضٍ إضافية من أجل توسيع قطاع الإسكان وجعله ميسوراً بدرجة أكبر. تعتبر المنطقتان أ و ب مكتظتان بالسكان والمباني، ويشير تحليل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إلى أن أقل من واحد في المائة فقط من أراضي المنطقة ج متاح حالياً للفلسطينيين البناء عليه، كما تظهر البيانات المتعلقة بالتراخيص أنه من المستحيل تقريباً الحصول على ترخيص بالبناء في المنطقة ج، ونقل نسبة ما حظي بالموافقة من مجموع طلبات البناء التي قُدمت بين عامي 2000 و 2007 عن 6 في المائة. وهذا الوضع لا ينطبق فقط على الإسكان وحده، بل يتعداه ليشمل مرافق البنية التحتية الاقتصادية العامة (مثل الطرق، ومستودعات المياه، ومحطات معالجة النفايات) وكذلك المنشآت الصناعية، فضلاً عن الطرق اللازمة للربط بين المنطقتين أ و ب والتي تمر عبر المنطقة ج. وقد أدت هذه العوامل إلى الحد بشدة من نمو قطاع البناء وإلى ارتفاع متوسط أسعار الوحدات السكنية في الضفة الغربية في غضون العقدين الماضيين بنسبة تصل إلى نحو 24 في المائة عما كان متوقعاً لولا هذه القيود. وفي تقديرنا أن إلغاء القيود المشددة المفروضة على تشييد المباني السكنية والتجارية في المنطقة ج يمكن أن يزيد القيمة المضافة لقطاع البناء في الضفة الغربية بنحو 239 مليون دولار في السنة -- أي ما يعادل 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في عام 2011.

○ تتمتع المنطقة ج بإمكانيات عالمية في مجال السياحة، لكن الفلسطينيين مازالوا عاجزين إلى حد بعيد عن استغلال هذه الإمكانيات نتيجةً للقيود المفروضة حالياً على الوصول إلى تلك المقاصد السياحية والاستثمار فيها، وخاصة في منطقة البحر الميت. ومن الجدير بالذكر أن تنمية السياحة الفلسطينية بمنطقة البحر الميت من البنود التي نصت عليها الاتفاقية المؤقتة، لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق إلى الآن. وفي حال إلغاء القيود الحالية وتحسن مناخ الاستثمار بالضفة الغربية، سيكون من المنطقي أن نتوقع، في الوقت المناسب، أن يتمكن المستثمرون الفلسطينيون من إقامة صناعة فندقية بمنطقة البحر الميت تعادل ما لدى إسرائيل، وهو ما سينتج قيمة مضافة تصل إلى نحو 126 مليون دولار سنوياً - أي ما يعادل 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في عام 2011. ويمكن للاستثمارات الرامية إلى تطوير المواقع السياحية الأخرى بالمنطقة ج أن تدر إيرادات إضافية كبيرة.

○ تعوق أيضاً القيود المفروضة على المنطقة ج تطوير قطاع الاتصالات، إذ أنها تحول دون إنشاء أبراج خدمات الهاتف المحمول وتعرقل تمديد الكوابل الأرضية لخدمة الإنترنت. ولم تُمنح شركتنا تشغيل الهواتف المحمولة الفلسطينية سوى ترددات محدودة للجيل الثاني، دون أن تحصلنا على أي تردد من ترددات الجيل الثالث. كما أن استيراد المعدات اللازمة يتسم هو الآخر بالصعوبة. ونتيجة لذلك فإن تكلفة الاتصالات الفلسطينية تعاني من الارتفاع، كما أن نطاق التغطية وجودة الخدمة أقل من المستوى الأمثل. وتهدد القيود المفروضة على قطاع الاتصالات وخاصة تلك المتعلقة بترددات الجيل الثالث من خدمات الهاتف المحمول قدرة الصناعة نفسها على البقاء، خاصةً بعدما سُمح للمنافسين الإسرائيليين بتطوير البنية التحتية الخاصة بهم في المنطقة ج. وفي تقديرنا أن إلغاء القيود القائمة حالياً لن يكون من شأنه أن يؤدي إلى زوال ما تتعرض له هذه الصناعة من تهديد خطير فحسب، بل وسيضيف أيضاً نحو 48 مليون دولار من القيمة المضافة للقطاع -- أي ما يعادل 0.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في عام 2011.

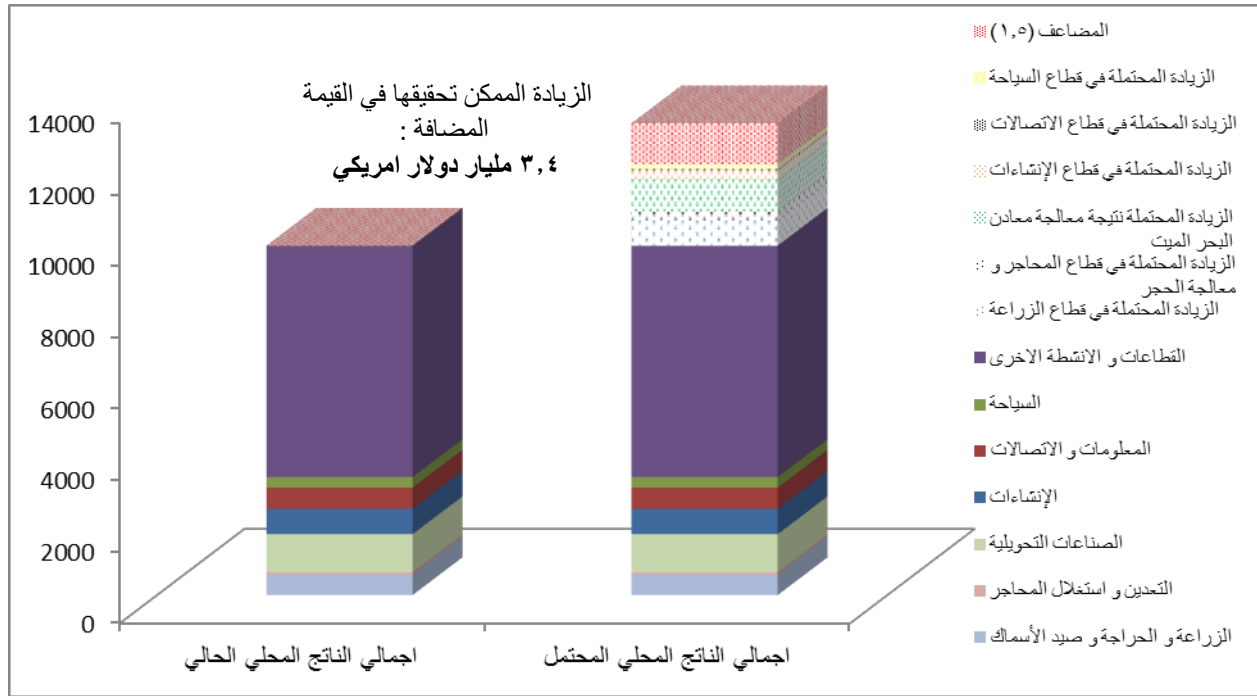
vii. فضلاً عن الفوائد المباشرة التي ستناقش في الفصل الثاني، فإن الفوائد غير المباشرة التي قد تنتج عن إلغاء القيود المفروضة على المنطقة ج ستكون كبيرة هي الأخرى. ويمكن تقسيم التكاليف والمزايا غير المباشرة إلى نوعين هما: تلك التي ترتبط بالبنية التحتية والمؤسسية، بالإضافة إلى تلك الفوائد التي تعم على بعض القطاعات نتيجة لتطور قطاعات أخرى. يتأثر النوع الأول بحدة القيود الإسرائيلية على البنية التحتية، ويصعب في هذه الحالة قياس تأثير هذه القيود، ولم نبذل هنا جهداً في هذا الصدد. ولكن مع ذلك فإن هذه الآثار كبيرة، وسترد الإشارة إليها أدناه. أما النوع الآخر من التكاليف والمزايا فينبع من حقيقة تتمثل في الارتباط القائم بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يستفيد أحدها من ناتج الآخر كمدخلات إنتاج - ومثل هذه الآثار يمكن قياسها كمياً.

viii. تتأثر جودة البنية التحتية وتكلفتها كثيراً بالقيود المفروضة على المنطقة ج. فكل الصناعات الفلسطينية تعتمد بدرجة أو بأخرى على جودة البنية التحتية للنقل والكهرباء والمياه والمواصلات. وتمثل البنية التحتية للنقل مشكلة خاصة إذ يخضع استخدام الفلسطينيين للطرق بالمنطقة ج لقيود مشددة، ويمكن لزمان الرحلة من مكان إلى آخر أن يكون مفزطاً في طوله؛ وكذلك لا تستطيع السلطة الفلسطينية أن تقوم بتطوير الطرق أو المطارات أو السكك الحديدية سواء داخل المنطقة ج أو مروراً بها. وتعيق القيود المفروضة على هذه المنطقة تطوير البنية التحتية المؤسسية كالخدمات المصرفية التي تعاني كثيراً من جراء عجزها عن فتح أفرع لها في المنطقة ج بالإضافة إلى عجزها عن استخدام الأراضي الواقعة بالمنطقة ج كضمانة للاقتراض. وكذلك يشكل انعدام الأمن وصعوبة قيام الشرطة بدورها في المنطقة ج عاملاً رادعاً للمستثمرين. وهذه العراقيل تؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين وتقلل من العائد المتوقع للاستثمارات المحتملة.

ix. من شأن تخفيف المعوقات التي تؤثر على القطاعات المشمولة في هذا التقرير أن يزيد من حجم الطلب على مخرجات قطاعات أخرى ذات الصلة. فعلى الرغم من افتقار الاقتصاد الفلسطيني إلى التنوع، وعلى الرغم من أن طبيعة سلاسل العرض المحلية تحتاج إلى تطوير، إلا أن الروابط بين القطاعات الاقتصادية تبقى ذات أهمية كبرى. لقد تم حساب الفوائد التي قد تعم على قطاعات أخرى من الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لنمو القطاعات التي تمت دراستها في التقرير بناء على بيانات صدرت حديثاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الروابط القطاعية. وبلغ عامل التضاعف الكلي الناتج عن هذه الحسابات 1.5 - وهو رقم تم حسابه دون الاعتماد على أي نموذج عام للتوازن (General Equilibrium Model)، ومن المحتمل بشدة أن يكون التقدير أقل مما ينبغي². ويتطبيق عامل التضاعف المشار إليه، يُرجح أن يصل إجمالي القيمة المضافة المحتملة نتيجة لتخفيف القيود المفروضة حالياً على إمكانية الوصول إلى الأراضي والأسواق، والنشاط والإنتاج في المنطقة ج إلى نحو 3.4 مليار دولار - أي 35 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في عام 2011.

² من شأن استخدام نموذج للتوازن العام أن يستخلص آثار الجولة الثالثة، وهي آثار تطوير البنية التحتية بالمنطقة ج وغيرها من الآثار غير المباشرة، وهو ما لم تكن ترمي إليه حساباتنا. كما أن من شأن مثل هذا النموذج أيضاً أن يستخلص تأثيرات الأسعار، وهو ما سيكون له على الأمدين القصير والمتوسط أثر سلبي على الطلب، لكنه سيعتدل على الأمد الطويل. وهو الأمر الذي يسمح بإدخال التعديلات اللازمة.

الشكل الأول: النمو الناتج في بعد القطاعات نتيجة لإلغاء القيود المفروضة يمكن أن يزيد القيمة المضافة المحتملة للاقتصاد الفلسطيني ب 3.4 مليار دولار



المصدر: بيانات الحسابات الوطنية الصادرة عام 2011 عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات خبراء البنك الدولي.

x. يمكن أن يؤدي تسخير تلك الإمكانيات الإنتاجية الكامنة الى تحسين كبير في الوضع المالي للسلطة الفلسطينية. فحتى دون إدخال أي تحسينات على كفاءة الجباية الضريبية، وعلى أساس المعدل الحالي للضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، وهو 20 في المائة، ستصل الإيرادات الضريبية الإضافية المرتبطة بمثل هذه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي 800 مليون دولار. وبافتراض أن المصروفات ستظل على نفس مستواها الحالي، فمن شأن هذا المورد الإضافي أن يخفض، من الناحية النظرية، العجز المالي بمقدار النصف - وهو ما سيؤدي إلى حدوث انخفاض ملموس في الحاجة إلى دعم المانحين لموازنة النفقات المتكررة.³ ومثل هذا التحسن الكبير في الاستدامة المالية من شأنه أن يؤدي إلى اضافة مزايا كبيرة على إيجابية سمعة السلطة الفلسطينية ويعزز كثيراً من ثقة المستثمرين.

xi. سيكون لهذا كله أثر مبهر على معيشة الفلسطينيين. إن تحقيق زيادة تعادل 35 في المائة في إجمالي الناتج المحلي حتماً ستؤدي إلى خلق الكثير من فرص العمل بما يكفي لإحداث انخفاض ملموس في معدل البطالة المرتفع حالياً. وإذا قُدرت

³ في الواقع العملي، سيؤدي على الأرجح إلغاء القيود المفروضة على المنطقة ج إلى حدوث زيادة في الاستثمارات العامة لتطوير البنية التحتية هناك. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تزيد المصروفات العامة، لكنها ستسهم أيضاً في النمو، ويبقى صافي التأثير رهناً للتكهنات. ولذلك، ولأغراض هذا التقرير، لم يُفترض حدوث أي تغييرات في مستوى المصروفات العامة المرتبطة بإلغاء القيود المفروضة على المنطقة ج.

العلاقة بين النمو والتوظيف بنسبة واحد إلى واحد، فسوف تؤدي هذه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة نسبتها 35 في المائة في فرص العمل. ومن شأن هذا المستوى من النمو أيضاً أن يترك بصمة كبيرة على الفقر، حيث تظهر التقديرات التي أُجريت في الآونة الأخيرة أن احتمالات معاناة الفلسطينيين العاطلين عن العمل من الفقر تصل إلى مثليها إذا ما قورنوا بأقرانهم الذين يشغلون وظائف.

الشكل الثاني: الزيادة في القيمة المضافة للاقتصاد الفلسطيني الناتجة عن الغاء القيود قد تؤدي الى انخفاض العجز المالي للسلطة الفلسطينية بنسبة 56 في المائة مما سيقلل كثيراً الحاجة إلى الدعم الخارجي للموازنة



المصدر: بيانات الموازنة الصادرة عن وزارة مالية السلطة الفلسطينية (2012) وحسابات خبراء البنك الدولي.

xii. تخفيف القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة ج لن يكون كافياً لحل كافة المشكلات الاقتصادية الفلسطينية - لكن البديل شديد القتامة. فمن غير القدرة على القيام بأنشطة اقتصادية مفيدة في المنطقة ج، سيظل المجال الاقتصادي متاح بالصفة الغربية مكتظاً ومنقزماً، يسكنه أناس تنسم تعاملاتهم اليومية مع دولة إسرائيل بما لا يتلاءم معهم، فضلاً عما يعانونه من كلفة وإحباط.